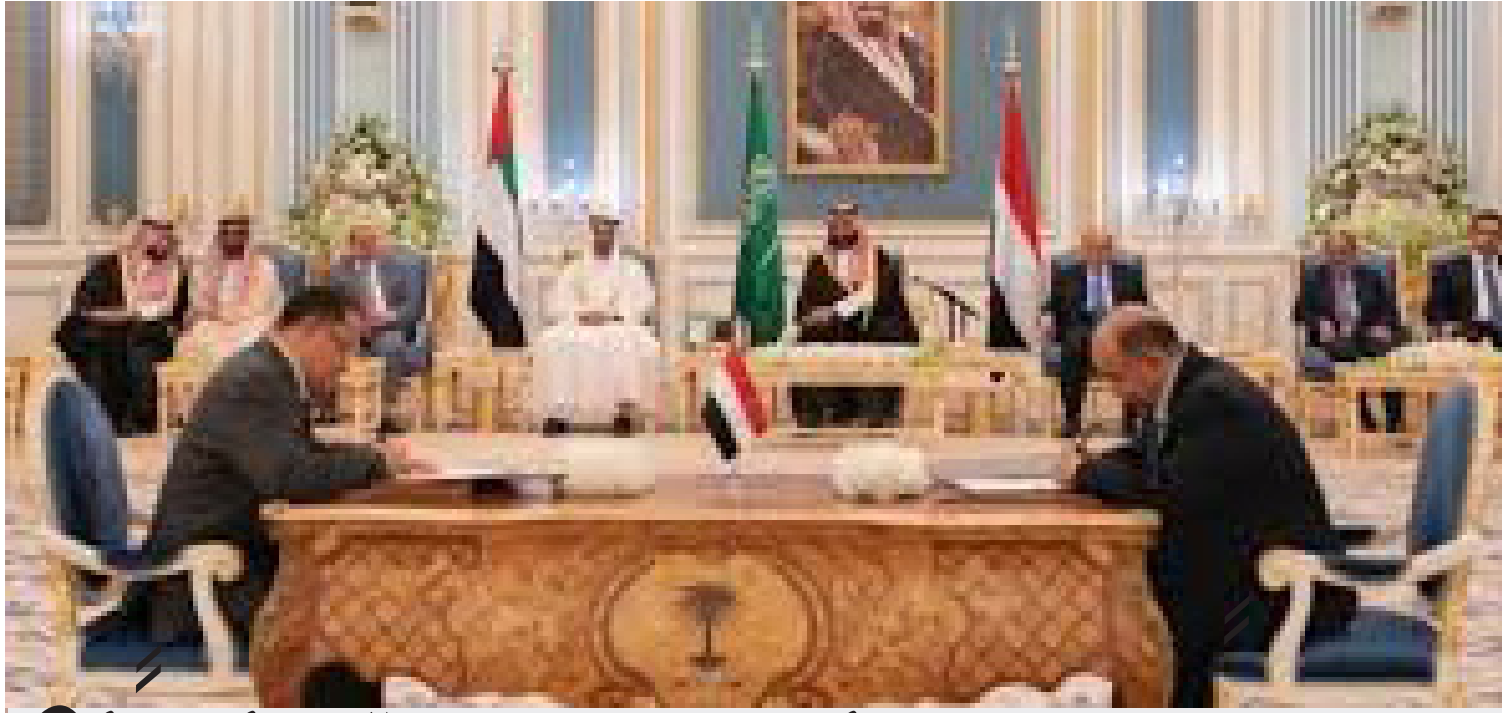


هكذا توظف الشرعية الحل السياسي للتمادي عسكرياً على الجنوب

لماذا لا يعني تشكيل الحكومة تخلي الشرعية عن الحل العسكري؟

الأمناء | القسم السياسي:



مضى عام تقريباً على توقيع اتفاق الرياض بين حكومة الشرعية اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي، غير أن الأوضاع على الأرض لا تشير بأن هناك رغبة من الشرعية اليمنية الواقعة تحت سيطرة مليشيات الإخوان في الاستمرار نحو الحل السياسي، بل إنها توظف عدم تنفيذ بنود الاتفاق على الأرض للتمادي في خياراتها العسكرية بالجنوب.

ولا يمر يوم من دون أن تخرق الشرعية اليمنية قرار وقف إطلاق النار في أبين، وكذلك فإنها تستمر في حشد عناصرها الإرهابية إلى الجنوب، ولا تتوقف عن ممارسة الانتهاكات ضد الأبرياء في شبوة، تحاول بشتى السبل اختراق العاصمة الجنوبية عدن مجدداً، إلى جانب مؤامراتها التي لا تتوقف لإعادة احتلال جزيرة سقطرى.

كيف فُضح إرهاب الشرعية عالمياً؟

مراقبون: مماثلة الشرعية بتشكيل الحكومة لأحداث تغييرات على أرض الواقع

مماثلة الشرعية لأحداث تغييرات على أرض الواقع

بدورهم، أكد مراقبون سياسيون بأن: «مماثلة الشرعية بشأن تشكيل حكومة كفاءات مع المجلس الانتقالي الجنوبي تستهدف بالأساس الاستمرار في خروقاتها العسكرية، لأنها تحاول أن تحدث تغييرات على أرض الواقع تجعلها الطرف المسيطر على الحكومة الجديدة حال جرى تشكيلها، وهو ما يبرهن على أن نواياها غير صادقة وأن قبولها بتشكيل حكومة كفاءات لا يعني تخليها عن الحل العسكري».

فيما يذهب البعض للتأكيد على أن الشرعية اليمنية تسعى من خلال خروقاتها العسكرية المستمرة لإجهاض اتفاق الرياض، وعدم تنفيذ بنوده على الأرض وأنها تمضي في طريق استفزازها للمجلس الانتقالي الجنوبي بحيث لا تظهر كطرف مسؤول عن إفشال المفاوضات بشكل مباشر، إلا أنها تواجه بحكمة سياسية ودبلوماسية من الانتقالي الجنوبي الذي يتعامل مع خروقات الشرعية بتضييق الخناق عليها دبلوماسياً وعسكرياً أيضاً.

وظهر أمس الأول الأحد، شنت مليشيات الإخوان الإرهابية التابعة للشرعية قصفاً مدفعياً على مواقع القوات المسلحة الجنوبية في جبهة أبين.

وقالت مصادر ميدانية إن دبابة تابعة للمليشيا الإرهابية، شاركت في القصف، مؤكدة أن تنظيم الإخوان الإرهابي يواصل تنصله من اتفاق التهدئة لإفشال مباحثات الرياض.

وبالتوازي مع الأعمال العسكرية، تعمل الشرعية اليمنية عبر تدخلات الجنرال الإرهابي علي محسن الأحمر وحزب الإصلاح على فرض أسماء معينة على الحقائق الوزارية

المخصصة للحزب في التشكيل الحكومي المرتقب.

وقال مصدر خاص إن: «قيادات المؤتمر رفضت تفاهات أبرمها أحمد عبيد بن دغر ورشاد العليمي باسم المؤتمر مع الأحمر وقيادات إخوانية لتسمية ممثلي المؤتمر في الحكومة». وأضاف أن: «السعودية استدعت القيادي المؤتمري محمد الشايف، من القاهرة للعودة إلى الرياض في إطار مشاورات تسمية ممثلي المؤتمر في الحكومة المزمع تشكيلها بموجب اتفاق الرياض».

وأوضح المصدر أن: «سلطان البركاني ومحمد الشايف وعمان مجلي يمثلون الجناح الرفض للاختراق الإخواني، وإبرام بن دغر اتفاقيات جانبية باسم المؤتمر بمباركة الرئيس اليمني المؤقت عبدربه منصور هادي».



حازم تجاه المعرقلين لهذا المسار». وأضافت أن: «تعطيل تشكيل حكومة المناصفة وآلية تسريع اتفاق الرياض المعلنة، يعد استمراراً لسياسة العقاب الجماعي تجاه محافظات الجنوب».

كيف فُضح إرهاب الشرعية عالمياً؟
في السياق، وتعبيراً عن تماطل الشرعية الإخوانية في تنفيذ اتفاق الرياض، فلا يكاد يمر يوم دون أن يُكشَف عن معاناة منطقة ما في الجنوب، من إهمال معيشي طال كافة قطاعات الحياة الحيوية.

ويتعرض الجنوب منذ فترات طويلة، إلى حرب مفتوحة أشهرت فيها الشرعية سلاح «تردي الخدمات»، في استهداف خبيث لا يختلف كثيراً عن الإرهاب المسلح بشكله المعروف الذي تمارسه المليشيات الإخوانية الإرهابية على صعيد واسع.

وتمارس الشرعية اليمنية، التي تحتل الجنوب إدارياً، عقاباً جماعياً ضد الجنوبيين وتشعل حرب خدمات بمختلف الأصعدة، حيث تعاني محافظات شبوة وأبين وسقطرى وغيرها الكثير من أزمات متواصلة في الماء والكهرباء والصرف الصحي وغير ذلك من ضروريات الحياة.

وقال مراقبون أن: «إقدام الشرعية على ارتكاب هذه الجرائم الخسيسة، التي تعبر عن حقد إخواني جارف ضد الجنوب وشعبه، يجب أن يراه المجتمع

الدولي، وأن تتدخل الأمم المتحدة التي لا يمكن أن يقبل ميثاقها بأن يتعرض شعبٌ لمعاناة «متعمدة»، كتلك التي يعانيها الجنوبيون منذ فترات طويلة». وأضافوا: «الأمم المتحدة مطالبة بالضغط على الحكومة المخترقة إخوانياً، حتى تتوقف عن استغلال سلاح الخدمات ضد الجنوبيين، ويظل المجتمع الدولي بحوزته العديد من الأوراق التي قد يستخدمها للضغط على الشرعية في هذا الإطار».

وتابعوا: «تسريع وتيرة هذا الدور الأممي ينبع من عمل دبلوماسي مكثف برعاية القيادة السياسية الجنوبية، ممثلة في المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي يجب أن يكتف من نشاطه الدبلوماسي لنقل صورة دقيقة لمعاناة الجنوب من الاحتلال اليمني لأراضيه». واستطردوا: «يولي المجلس الانتقالي في الأساس اهتماماً كبيراً بالعمل الدبلوماسي لتوثيق جرائم الشرعية اليمنية ضد الجنوب وشعبه، لكن تكثيف هذا العمل بشكل أكبر أمر شديد الأهمية فيما يتعلق بالضغط على الشرعية حتى تتوقف عن هذه السياسة الخبيثة».

واختتموا احاديثهم بالقول: «كما أن هذه التحركات تعزز من مطالب الجنوبيين بأن يُمنحوا حق إدارة أراضيتهم بأنفسهم، وهذا يتناغم مع التوجه الاستراتيجي للقضية الجنوبية العادلة التي يظل هدفها الأسمى هو استعادة الدولة وفك الارتباط».